

أثر الإعلام المرئي علي تشيؤ المرأة: دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية

إبراهيم، مروة محمد تهامي. (٢٠٢١). أثر الإعلام المرئي علي تشيؤ المرأة: دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. مجلة كلية الآداب بقنا، ع٥٣، ١٠٦١ - ١١٠٨. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1297978>

18 '

Prepared by



تقييم ملائمة الأساليب الإحصائية

تعتمد الدراسة اعتماداً شبه كامل على المنهج الكيفي من خلال المقابلات المتعمقة، ولا توظف أي أدوات تحليل إحصائي بالمعنى العلمي المتعارف عليه، مثل التحليل الوصفي، أو اختبارات الفرضيات، أو نماذج الانحدار. وعلى الرغم من أنها قدّمت بعض النسب المئوية الخاصة بخصائص العينة (السن، التخصص، عدد الطالبات...)، إلا أن المعالجة الإحصائية لم تتجاوز حدود "الوصف التكراري" الأولي، دون استخدام أي أدوات كمية يمكن أن تُسهم في اختبار علاقات أو تباينات أو اتجاهات. وهذا يجعل الأساليب المستخدمة أقل من مستوى الأساليب المطلوبة لتحقيق أهداف الدراسة التي تُعالج ظاهرة مركّبة مثل تشيؤ المرأة وتأثير الإعلام المرئي عليها، وهي ظاهرة يمكن رصدها بفعالية أكبر باستخدام مقاييس كمية تكمل البيانات الكيفية.

تقييم ملائمة الأساليب الإحصائية

ومن خلال مراجعة متن الدراسة، يتبين أن أهداف البحث كانت تتضمن رصد أثر الإعلام، واستكشاف العلاقة بين الصورة الإعلامية وتمثّلات الجسد، وتحليل ملامح التشيؤ، وهي أهداف تتطلب أدوات قياس كمية تساعد على اختبار قوة الارتباط بين المتغيرات (مثل: ساعات التعرض الإعلامي $\times$ أثره على تصور الجسد)، إلا أن الدراسة لم تعتمد إلا على السرد المباشر لآراء العينة في المقابلات. وبالتالي، فإن الأساليب الإحصائية لم تكن كافية لتحقيق تعميم أو تفسير أعمق، كما أن غياب الاختبارات الإحصائية حرم الدراسة من إمكانية التحقق التجريبي من الفرضيات الضمنية أو مقارنة النتائج بين فئات مختلفة داخل العينة. وهذا يقود إلى استنتاج نقدي مهم: اختيار الأساليب لم يكن متسقاً تماماً مع طبيعة الأسئلة البحثية، إذ طغى المنهج الكيفي دون مرافقة إحصائية داعمة كان يمكن أن تمنح الدراسة قوة تفسيرية أكبر.

مدى وضوح تحديد نوع البيانات

عند مراجعة الدراسة يتبين أن الباحثة لم تُحدّد بشكل صريح نوع البيانات التي تعتمد عليها — هل هي كمية، نوعية، أم مختلطة — على الرغم من أن منهجية العمل تشير بوضوح إلى اعتمادها على المقابلات المتعمقة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وهذه المقابلات تدخل بطبيعتها في نطاق البيانات النوعية التي تتطلب تحليلاً تفسيرياً، بنائياً، أو موضوعاتياً. إلا أن الدراسة قدمت أيضاً بعض الجداول البسيطة التي تعرض نسباً مئوية وتكرارات لعينة الطالبات، وهو ما ينتهي إلى البيانات الكمية الوصفية، دون الإشارة إلى أن الدراسة تستخدم منهجاً مختلطاً أو توجهاً يجمع بين النوعين. هذا الغياب للتصريح المنهجي يخلق التباساً حول البنية المعرفية للدراسة وطبيعة البيانات التي تستند إليها.

مدى وضوح تحديد نوع البيانات

وبالرغم من هذا، فإن محتوى التحليل داخل الدراسة يُظهر أن الباحثة تعاملت فعلياً مع بيانات نوعية مستمدة من السرد المباشر لآراء الطالبات وانطباعاتهن عن صورة المرأة في الإعلام، لكن دون تطبيق منهج نوعي واضح (مثل تحليل المضمون النوعي، النسق الموضوعاتي، الترميز المفتوح...). وفي الوقت نفسه، لم يتم توظيف البيانات الكمية البسيطة — الممثلة في التكرارات والنسب — ضمن إطار تحليلي إحصائي يخدم أسئلة البحث. وعليه، فإن الدراسة استخدمت بيانات مختلطة بحكم الممارسة، لكنها لم تعلن ذلك منهجياً ولم توظف أدوات كل نوع بصورة منضبطة، مما أدى إلى فجوة في الاتساق بين نوع البيانات ونوع التحليل المستخدم.

استخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية

عند تحليل محتوى الدراسة يتضح أن الباحثة اكتفت باستخدام بيانات كمية أولية تعتمد على التكرارات والنسب المئوية (مثل نسب الفئات العمرية، التخصصات الجامعية، توزيع العينة)، دون أي توظيف لأدوات الإحصاء الوصفي المتعارف عليها في البحوث العلمية التي تتعامل مع بيانات رقمية. لم تُستخدم أي مقاييس للنزعة المركزية مثل المتوسط، الوسيط، المنوال، كما لم تُستخدم مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري أو المدى، على الرغم من أن هذه الأدوات ضرورية لتقديم وصف أكثر صرامة ودقة لتركيب العينة أو لتباينات الاتجاهات بين أفرادها. كما أنّ الدراسة لم تتناول تحليل الفروق داخل العينة—مثل الفروق بين الطالبات الأكبر سناً والأصغر سناً، أو بين التخصصات المختلفة—مع أنّ مثل هذه التحليلات يمكن أن تُثري التفسير الكمي وتكشف تباينات ذات دلالة.

استخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية

إن الاكتفاء بالنسب المئوية فقط يكشف أن المعالجة الإحصائية جاءت سطحية ومحدودة للغاية، وغير كافية للتعبير عن البيانات الكمية التي تم جمعها. وبذلك، لم تُستثمر البيانات العددية المتاحة بطريقة علمية تعكس التباين الحقيقي داخل العينة أو تسمح بقراءة كمية معمّقة للظاهرة. وهذا يعد فجوة منهجية جوهرية، لأن الدراسة في أهدافها تتناول ظاهرة اجتماعية مركّبة تتطلب تحليلاً رقمياً أدق مما تم تقديمه. وبالتالي، يمكن القول إن الدراسة لم توظف الإحصاءات الوصفية المناسبة ولم تستفد من إمكانياتها العلمية في تحقيق العمق التحليلي المطلوب...

استخدام الإحصاءات الوصفية والاستدلالية

الباحثة لم تستخدم أي نوع من الإحصاء الاستدلالي رغم وجود بنية بحثية كان يمكن أن تستفيد منه بوضوح. فظاهرة مثل تشيؤ المرأة، وعلاقتها بدرجة التعرض لوسائل الإعلام، ودرجة الرضا عن الجسد، وارتفاع النزعة الاستهلاكية — جميعها متغيرات تصلح لبناء فرضيات كمية قابلة للاختبار. كان بالإمكان، على سبيل المثال، اختبار ما إذا كانت زيادة ساعات التعرض الإعلامي مرتبطة بارتفاع مستويات عدم الرضا عن الجسد، أو ما إذا كانت طالبات كليات بعينها أكثر قابلية لتبني معايير الجمال الإعلامية مقارنة بغيرهن. إلا أن الدراسة لم تتبنَّ أي تصور منهجي للفرضيات، ولم تستخدم تحليل الانحدار أو اختبار T أو تحليل التباين ANOVA أو أي أداة تسمح بتحديد علاقات سببية أو ارتباطية بين المتغيرات.

اعتمدت الباحثة على المقابلة المتعمقة كأداة لجمع البيانات النوعية، غير أنها لم تُقدّم أي إشارة واضحة إلى تبنيّ منهج تحليلي نوعي مُعتمد، مثل التحليل المضموني Content Analysis أو تحليل الموضوعات Thematic Analysis أو التحليل التركيبي. وقد اكتفت الدراسة بعرض مقتطفات مباشرة من إجابات الطالبات—على شكل سرد وصفي—من غير معالجة منهجية لهذه الأقوال عبر خطوات تحليلية معروفة مثل الترميز المفتوح، تحديد الموضوعات المحورية، أو بناء فئات دلالية. وبدلاً من ذلك، جاءت معالجة البيانات النوعية أقرب إلى التجميع الوصفي وليس التحليل، إذ انتقلت من عرض الاقتباسات إلى صياغة استنتاجات عامة دون مسار تحليلي يوضح كيف جرى الانتقال من مستوى النص إلى مستوى التجريد النظري. وهذا يعد قصوراً منهجياً واضحاً، لأن الدراسات النوعية تستند في جوهرها إلى إعادة بناء المعنى عبر عمليات ترميز دقيقة وليست مجرد عرض للأقوال.

ويتضح أن الباحثة لم تُقدّم شرحاً كافياً لطريقة إدارة ومعالجة بيانات المقابلات. فلم توضح كيف جرى تسجيل المقابلات، أو تفريغها، أو كيفية ضمان صدقها وثباتها، أو الطريقة التي اتُّبعت في فرز الإجابات وتصنيفها. كما لم تشر إلى وجود دليل ترميز، أو خطوات تنظيمية مثل المقارنة المستمرة أو بناء المقولات، وهي خطوات تشكل جزءاً محورياً من الإجراءات المنهجية في التحليل النوعي. هذا الغياب يجعل عملية تحليل البيانات النوعية في الدراسة غير مرئية للقارئ، ويترك انطباعاً بأن الاستنتاجات قد صيغت اعتماداً على الانطباع الشخصي للباحثة أكثر من اعتمادها على تحليل منهجي مضبوط. وبذلك، فإن الدراسة لم توفر الشروط المنهجية الضرورية لشفافية التحليل النوعي، ولم تقدّم وصفاً كافياً لطريقة التعامل مع البيانات بما يسمح بتكرارها أو تقييم جودتها.



Thank You